ثنائية الأمن والاقتصاد: تحديات جديدة لمرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19

The Security and Economy Duality: New Challenges for the Post-COVID-19 Pandemic

رابح زاوي

جامعة مولود معمري تيزي وزو ، (الجزائر)[1]

rabah.zaoui@ummto.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/23 تاريخ القبول للنشر: 2022/11/12 تاريخ النشر: 2023/02/01

ملخص:

أثارت جائحة كوفيد-19 العديد من التحديات، للفرد و الصحة العامة، للدولة و مؤسساتها، و حتى للاقتصاد العالمي، حيث أنها أثبتت أن مسألة الحدود هي مسألة نسبية و أنه لم يعد هناك مكان للخصوصية إذا ما تعلق الأمر بالأمن الإنساني و أمن الدولة. تركز الدراسة على أكبر تحديين واجههما النظام الدولي في ظل جائحة كوفيد-19، الأول وهو التحدي الأمني خاصة مع السياسات التي طبقتها العديد من الدول للحدّ من انتشار الفيروس و التعارض الذي حصل مع انتهاك خصوصية الأفراد. والثاني التحدي الاقتصادي، و الذي دفع بالاقتصاد العالمي إلى الهاوية و تداعياته الكبيرة على العالم ككل.

الكلمات المفتاحية: *تحديات؛ النظام الدولي؛ جائحة كوفيد-19؛ الأمن؛ الاقتصاد.*

Abstract:

The Covid-19 pandemic has raised many challenges, for the individual and public health, for the state and its institutions, and even for the global economy, as it has proven that the issue of borders is a relative matter and that there is no longer a place for privacy if it comes to human and state security. The study focuses on the two biggest challenges faced by the international system in light of the Covid-19 pandemic, the first which is the security challenge, especially with the policies that many countries have implemented to limit the spread of the virus and the inconsistency that occurred with violating the privacy of individuals. The second is the economic challenge, which pushed the global economy to the abyss and its great repercussions on the world as a whole.

key words: *Challenges; the International System; COVID-19; Security; Economy.*

1.مقدّمة:

شكلت جائحة كوفيد-19 تهديدا كبيرا للبشرية بشكل عام و للإنسانية أيضا، حيث أن تزايد حالات الإصابة به عبر العالم دفع الكثيرين لمقارنته بالحرب. و مع تأخر العالم في إيجاد لقاح فعّال لمواجهته ترك العالم بتدخلات غير صيدلانية لإبطاء انتقال الفيروس والتخفيف من حدته، بما في ذلك حظر الأحداث العامة، وإغلاق المدارس والجامعات، وحتى عمليات الإغلاق المحلية والوطنية.

إن البحث في تداعيات هذه الجائحة على العالم و على مختلف الجهات هو موضوع ذو أهمية كبيرة، حيث أنه يضعنا في مواجهة العديد من التحديات في صورة الجانب الاقتصادي خاصة مع تراجع النمو الاقتصادي الدولي و تقلص الإنتاج، دون أن نغفل البطالة و العجز الاقتصادي الذي أصاب العديد من الشركات عبر العالم.و في الجانب الإنساني برزت معضلة أخرى مرتبطة بكيفية تحقيق الأمن الإنساني و الحفاظ على المجتمعات البشرية، وهو ما تجلى بشكل واضح في العجز الكبير الذي عرفه القطاع الصحي حتى في أكبر الدول الصناعية، و هو الأمر الذي يدفعنا إلى التدقيق في ثنائية الأمن العسكري في مقابل الأمن الصحي.

ما تحاول المقالة البحث فيه هو التركيز على أكبر تحديين عرفهما النظام الدولي و هما التحدي الاقتصادي و التحدي الأمني باعتبارها ركيزتين أساسيتين من استمرار أي دولة من جهة، و تداعيات ذلك على النظام الدولي ككل انطلاقا من حدة التشابك التي يعرفها هذا الأخير.

و بناء عليه، تكون الإشكالية المطروحة: كيف يمكن لثنائية الأمن/ الاقتصاد أن يؤثرا على طبيعة النظام الدولي بعد جائحة كوفيد-19؟

2. التحدي الأمني

إن جائحة كوفيد-19 ليست فقط أزمة صحية، بل هي أزمة أمنية بشرية – حرمان الإنسان من الخوف والخوف من الفاقة وحرية العيش بكرامة-، و يتطلب الوباء نهجا للأمن الإنساني من الحماية الشاملة والتمكين البشري. عندما تم إدخال مفهوم الأمن البشري في مناقشات السياسة في التسعينيات، تم انتقاد نهج توسيع التهديدات الأمنية إلى ما بعد الحرب. في عام 2020، نحن نتعلم أن الوباء يقوض أمننا وسلامتنا، و أن الحل الطبي وحده لا يكفي، بل يجب أن تتناول التدابير المتخذة أيضًا الآثار السلبية على الصحة والاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة.

1.2 تطور الأوبئة و التأسيس للأمن الصحي

إنّ أمننة الأوبئة على المستوى العالمي هي ظاهرة حديثة نسبيًا، ارتبطت بالحاجة إلى منظمة صحية عالمية جديدة؛ إذ منذ المداولات الأولية في عام 1946 بشأن تأسيس منظمة الصحة العالمية، كان هناك ارتباط قوي بين الصحة العامة والأمن الدولي، "وقد ظهرت عبارة 'الأمن الصحي' في تقرير عام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أكد على أنه في أعقاب نهاية الحرب الباردة، كانت هناك

حاجة إلى إطار مرجعي جديد يبتعد عن وجهات النظر الأمنية التي ترتكز على الدولة إلى نهج أكثر تركيزًا على الإنسان" (Kamradt-Scott, 2015).

رفضت منظمة الصحة العالمية في البداية وجود علاقة رسمية بين الصحة والأمن، إذ كان هناك تخوّف من إساءة استخدام العمل الصحي المحايد لأغراض سياسية. لقد روّجت منظمة الصحة العالمية "لمفهوم ضيق للأمن الصحي محوره الدولة تأثر أيضًا بأحداث 11 سبتمبر 2001، والتهديدات المحتملة للأسلحة البيولوجية والإرهاب"، وكان ذلك مع الاجتماع الأول للمبادرة العالمية للأمن الصحي GHSI ، المشكَّلة بعد انتشار "الجمرة الخبيثة" لعام 2001، وهي المبادرة السياسية الجديدة التي تم إطلاقها في اجتماع لوزراء من كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والمكسيك إلى جانب ممثلي المفوضية الأوروبية ومنظمة الصحة العالمية، وذلك لمواجهة تهديد الإرهاب البيولوجي، ولكنها تطورت وتوسعت بسرعة لتشمل التهديدات الوبائية كذلك. وقد أرسلت هذه المبادرة إشارات سياسية قوية عن بداية التقارب بين مجالي الصحة والأمن على نحو أوثق من أجل مواجهة الأخطار البيولوجية مواجهةً أفضل في المستقبل. وهنا كانت مشاركة منظمة الصحة العالمية في المبادرة مهمة، لأنها أشارت إلى مزيد من التوسع الجغرافي لشواغل الأمن الصحي، خاصةً في ما وراء حدود البلدان المرتفعة الدخل (زكاوي، 2020).

فيما بعد، ستكتسب فكرة الأمن الصحي قوةً أكبر بكثير في النظام الدولي، حيث صارت تتخلل على نطاق واسع السياسة الرسمية والخطاب السياسي الدولي. كما أن العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم أصبحت تدرك أهمية تهديدات الأمن الصحي وتقوم بدمجها في استراتيجياتها الأمنية التي فرض تطوّرها الاستجابة للتصورات المتغيرة للتهديدات.

ومع أزمة اندلاع متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد، أو ما عرف بوباء "سارسSARS"، عام 2003، تبيّن أنّ الأمراض لم تعد مجرد قضايا تقليدية للطب السريري أو الصحة العامة، ولكن أيضًا تهديدات أكثر انتشارًا للأمن القومي، وحتى الدولي. ولا يعني هذا أن جميع المشكلات الصحية تعتبر تهديدات أمنية، ولكن أخذت تظهر بعض الأمراض على نحو بارز في جداول أعمال الأمن الدولي، وهناك بالتأكيد مجموعة فرعية من الأمراض تجذب قلقًا أمنيًا أكثر شمولًا ومستدامًا؛ ذلك لأن هذه الأمراض يمكن أن تسبّب بسرعة مستويات كبيرة من الإصابات والوفيات، وتسبّب أيضًا صدمات اقتصادية شديدة، كما يمكن أن تثير الخوف على نطاق واسع واضطرابات اجتماعية لدى السكان.

عندما ضربت مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي الغامض في ووهان، الصين في يناير 2020، لم تهدر الدول الآسيوية المجاورة التي تحملت بالفعل العبء الأكبر من تفشي السارس ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية - ولا سيما هونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية - وقتًا. لقد أدخلت هذه البلدان بسرعة استجابات الصحة العامة التي تضمنت اختبارات مكثفة وعزل المرضى والحجر الصحي. لكنهم أدخلوا بسرعة أيضًا مجموعة أخرى من الإجراءات: حظر السفر الذي قيد الوصول إلى أراضيهم، لقد

صعد المسؤولون في هذه الدول على متن الطائرات القادمة من ووهان لفحص الركاب، كما لم يسمح بدخول من يعانون من الأعراض.

على الرغم من هذه الجهود، بحلول شهر مارس 2020، انتشر الفيروس في جميع أنحاء العالم. في كندا، وسعت الحكومة نطاق منطق وتأثير التدابير التي شوهدت في شرق آسيا، وأعلنت في 16 مارس 2020 أنه لن يقتصر المرور عبر حدودها مؤقتًا على المواطنين والمقيمين الدائمين فحسب، بل أيضًا على أي شخص - بما في ذلك مواطنيها - تقديم سيتم منع أعراض الفيروس من ركوب طائرة متجهة إلى كندا، و مع هذه الخطوة، تمد كندا حدودها إلى الخارج من الناحية المفاهيمية والقانونية (Canada, 2020). في هذه العملية، تعمل البلاد أيضًا على إتقان أسلوب الحظر الخاص بها في الخارج، حيث تنقل الكثير من أنشطة مراقبة الحدود إلى البوابات الخارجية، في المقام الأول في أوروبا وآسيا، والنتيجة هي أنّ تنظيم الدخول إلى كندا يحدث في محاور العبور الأجنبية التي يمكن أن تقع على بعد عشرات أو مئات أو حتى آلاف الأميال.

هذا الفهم للصحة بوصفها مقابلًا للأمن، هو ما سيقود إلى إعادة صياغة عقد التفويض الرسمي للصحة من أجل الأمن في لوائح منظمة الصحة العالمية عام 2005، بحيث لم يعد يُنظر إلى الصحة على أنها وسيلة لضمان الأمن الدولي، ولكن بدلًا من ذلك، أصبح يُعترف بها أنها قضية أمنية مشروعة في حد ذاتها. وهكذا، وانطلاقًا من عام 2007، صار الأمن ضمن مفردات منظمة الصحة العالمية، وأصبحت المنظمة تستخدم رسميًا مصطلح الأمن الصحي العالمي مرادفًا للإنذار بحدوث الأوبئة والاستجابة له. وأصبح يعني ذلك، إلى جانب معالجة الصحة بوصفها قضية دولية، التعامل معها بوصفها مسألة أمنية، بما يفرض استجابات جماعية وتضامنية للتهديدات الأمنية، سواء كانت ذات طابع بيولوجي (تفشٍّ متعمد للأوبئة) أو ناجمة عن انتشار الجائحات العالمية (تفشٍّ طبيعي للأوبئة).

وقد أثبتت تلك التدابير المتخذة من طرف العديد من الدول أنها طريق المستقبل؛ ويمكن القول أنها أداة لردع القبول غير المرغوب فيه. كما لاحظت المنظمة الدولية للهجرة أن أي دولة لديها القدرة على ذلك تجد أن اعتراض المهاجرين قبل وصولهم إلى أراضيها هو أحد أكثر الإجراءات فعالية لإنفاذ قوانين وسياسات الهجرة الخاصة به (Refugees, 2001). عندما يتعلق الأمر بتعزيز الحدود استجابة للفيروس التاجي، تستخدم البلدان مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات القانونية، بما في ذلك الاحتجاج بتدابير الطوارئ المخصصة عادة لوقت الحرب.

ويمكن تبرير هذه التدابير الجريئة كمسألة ملحّة لمكافحة الجائحة العالمية، لكن من جهة أخرى تكشف عن أنماط أكثر عمقًا تعطل وتفترض الافتراضات حول تضاؤل السيادة، كما تكشف أيضًا عن حدود الدفع الشعبوي لتحصين الحدود. على عكس رواية الجدران الحدودية، لم يتطلب الأمر كيسًا واحدًا من الإسمنت للرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتقييد الولايات المتحدة من المسافرين القادمين من الاتحاد الأوروبي، بدلاً من ذلك، استغرق الأمر ببساطة ضربة قلم لتحديد من قد يدخل (المواطنون

الأمريكيون والمقيمون الدائمون في المقام الأول) والذين سيتم إبعادهم، فقد تترك هذه الإجراءات بقايا لفترة طويلة بعد مرور الأزمة.

وهكذا يتغيّر الأمن في القرن الحادي والعشرين، لأنّ الطريقة التي نتخيل بها الحياة تتغير أيضًا، ما يفرض إدماج الأبعاد غير التقليدية لمفهوم الأمن والتوسع في تعريف التهديدات لتشمل أحد المظاهر غير الصلبة وهو خطر تفشّي الأوبئة. فالتحول المهم في فهمنا الأساسي للحياة يُنتج بالفعل مخاوف قوية بشأن عدد من التهديدات الكامنة على المستوى الجزيئي، حيث تفشّي الأمراض التي لا يمكن التنبؤ بها والتي تحدث على نحو طبيعي تمثّل محور الأخطار البيولوجية التي تواجه العالم اليوم.

2.2 جائحة كوفيد19 و مستقبل الحدود:

لقد ذكّرتنا جائحة كوفيد-19 بأهمية الحدود، في حين تم إيلاء الكثير من الاهتمام للمناقشات حول وعد حملة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ببناء "جدار حدودي جنوبي غير قابل للاختراق"، تكشف الأزمة الحالية أن الحكومات التي تسعى لتقييد التنقل تعتمد جزئياً فقط (ونادراً ما تزداد) على الإسمنت وقذائف الهاون (The New York Times, 2016). بدلاً من ذلك، فإن أحد أبرز التطورات في السنوات الأخيرة هو أن الحدود نفسها أصبحت حاجزًا متحركًا، وهي بنية قانونية غير رأسية. لا تتطابق الخطوط السوداء الثابتة في أطالس العالم دائمًا مع وظائف الحدود التي قد تحدث في أي مكان في العالم، تم كسر الحدود من الخريطة، فقد يمتد إلى ما بعد حافة المنطقة أو إلى داخلها، و خلق عدم إرساء سلطة الدولة من أي علامة جغرافية ثابتة نموذجًا جديدًا: الحدود المتغيرة.

لقد استخدمت الدول مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات القانونية، و تضمنت في ذلك اللجوء إلى تدابير الطوارئ المخصصة عادة في وقت الحرب، و خوف المواطن على نفسه في هذه المعركة الجديدة ضد فيروس غير مرئي، جعله مضطرا إلى الاعتماد بشكل كبير على الحكومة كمنظم و مقدم للخدمات الأساسية، و بهذا أعاد الوباء تفعيل الوظيفة الأمنية للدولة، و تحركت الحدود باتجاه الخارج من خلال الإجراءات الاستباقية للوقاية من الفيروس بفحص المواطنين في البلدان التي يريدون القدوم منها، و بالتالي لم تعد الحدود حاجزا ثابتا، بل أضحت هـيكلا قانونيا متنقلا و متطـــــــــورا (Shachar, 2020). من جهة أخرى، يمكن للدول أن تحتفظ بتلك الإجراءات الاستثنائية و تدخلها ضمن منظومتها الأمنية، ففي العلاقة بين الأزمة و مؤسسات الدولة غالبا ما تخرج الأخيرة من فترات الأزمة أكثر قوة و قدرة على السيطرة و التحكم، و يزداد بالتالي اعتماد الشعب عليها، و تطلّعه لقدراتها الحمائية في فترة التأزم و الحرب و التهديد المقبلة.

و رغم التأثيرات السلبية التي أحدثتها التكنولوجيا على الدولة إلّا أنّها في المقابل منحتها أدوات مهمة للعودة لممارسة وظيفتها الأمنية بشكل أكبر من المراحل السابقة، ففي إطار مواجهة الفيروس لجأت الحكومات إلى عمليات الرقابة و من أبرز مظاهرها تقنيات تحديد المكان بدقة عالية، و تكنولوجيا التعرف على الوجه، و التي يمكن إعادة استعمالها في أهداف أخرى لتنفيذ أجندات سياسية، و

هي في المحصلة الأخيرة تعمل على الحد من الحريات الشخصية، لأنّ ملاحقة كل السكان قد تفتح الباب أمام أشكال جديدة من غزو الحريات الشخصية على يد الحكومة، وتجعل من أدوات الرقابة وسيلة للسيطرة الاجتماعية و تحويل تكنولوجيا الأمن ضد مواطنيها، و المعضلة تكمن في عجز الرأي العام عن مواجهة هذه الممارسات كون مبرراتها تنطلق من المصلحة العامة (Singer & Choe, 2020).

3. التحدي الاقتصادي

كان محرر الغارديان الاقتصادي، لاري إيليوت Larry Elliott، في 20 مارس 2020، من الأوائل الذين توقعوا انكماشًا حادًّا في الاقتصاد العالمي بفعل الطابع الوبائي لكوفيد 19. وخلال أسابيع قليلة، أكّدت مؤسسات مالية دولية وخاصة، بما في ذلك صندوق النقد والبنك الدوليين، أنّ الاقتصاد العالمي دخل بالفعل مرحلة من التراجع الاقتصادي، وأنّ تفاقم الأوضاع قد يجر العالم إلى كساد اقتصادي يفوق أزمة 2009/2008، وربما حتى كساد 1929 الشهير.

المؤكد، بخلاف أزمات 1929، و1987، و1998، و2009، أنّ تدهور الاقتصاد العالمي هذه المرة لم يولد في منطقة معينة من العالم، ولا بفعل عامل اقتصادي/مالي محدد. التدهور، هذه المرة، عالمي الطابع، يطول كافة الاقتصاديات الكبرى، المتوسطة، والصغيرة. و طالما أن أحدًا لا يمكنه توقّع مسيرة الوباء، وأثره على كل دولة على حدة، ولا كيفية محاصرته، فإنّ وقع الوباء الاقتصادي لم يزل محل جدل. ثمة من يقول: إن دولًا، مثل الصين، نجحت في محاصرة الوباء بصورة مبكرة، وهي في طريقها لاستعادة معدلات الإنتاج السابقة على انتشار الوباء؛ ودولًا، مثل السويد ودول نصف الكرة الجنوبي، التي تجنبت الإغلاق الكلي أو الجزئي؛ ستكون أقل تأثرًا بالأزمة الاقتصادية. ولكن الأرجح أن هذه الحسابات ليست صحيحة تمامًا.

المشكلة، أنّ الوباء أصاب العملية الاقتصادية على مستوى العالم بكافة مراحلها: الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك. كما أنّ التعقيد المتزايد في شبكة التوزيع والإمداد، التي يرتكز إليها الاقتصاد العالمي، تجعل بنية هذه الشبكة أكثر هشاشة. لجأت القوى الكبرى، سيما بعد نهاية الحرب الباردة، إلى هذا التعقيد باعتباره دافعًا للاعتماد المتبادل بين الدول ووسيلة فعالة لمنع الحرب، طالما أنّ قطاعات هائلة من السلع والمنتجات تقوم على مواد وقطع تُصنَّع في عديد من الدول وليس في دولة واحدة (مركز الجزيرة للدراسات، 2020). ولكن، كلّما ازداد تعقيد منظومة اقتصادية ما، أصبح من الصعب إصلاحها إن توقفت أو أصابها الخلل. وبتصاعد مستوى التوتر بين الاقتصاديات الكبرى، فإنّ المتوقع أن تصبح عملية الإصلاح أكثر صعوبة.

1.3 تداعيات الجائحة على الاقتصاد العالمي:

على الصعيد الاقتصادي، تراجعت أسواق الأسهم مع اشتداد الفاشية العالمية، حيث تسّبب الوباء في انكماش اقتصادي أكثر خطورة من الأزمة المالية العالمية في عام 2008، و تضررت معها سلسلة القيمة العالمية بشدّة. التأثير الاقتصادي ليس في أيّ مكان آخر ولكن في كل مكان. أثرت عمليات الإغلاق وحالات الإغلاق على صناعات السلع والخدمات على حد سواء.

يؤثر الوباء أيضًا على السياسة، على المستويين المحلي والدولي. يسعى البعض للاستفادة من الوباء، مما يؤدي إلى مزيد من المنافسة والمواجهة بين الدول القومية. على سبيل المثال، لاحظ الدبلوماسي الأمريكي السابق كورت إم كامبل Kurt M. Campbell وقائد برنامج بروكينغز راش دوشي Rush Doshi أنّ الصين - بعد فشلها في اتخاذ خطوات فورية أثناء تفشي المرض الأولي - تدعي الآن نجاحها في محاربة الفيروس وهي تقود تقديم المساعدة الطبية إلى دول أخر، بما في ذلك إيطاليا وصربيا وإيران. وتخاطر جائحة كوفيد-19 أيضًا بالتأثير على الأمن التقليدي عن طريق إرسال إشارة خاطئة لمن يرغبون في تطوير أسلحة بيولوجية.

منذ تعليق النقل العام في ووهان في 23 يناير 2020، كانت هناك العديد من المقالات في الصحافة تشير إلى أنّ كوفيد-19 له تأثير هائل على اقتصادات البلدان المتضررة. يؤكد تقرير بعنوان "الانتشار و التلعثم" Spread and Stutter في مجلة The Economist أنّ كوفيد-19 يمثل تهديدًا خطيرًا لاتزان الأسواق العالمية (Economist, 2020). كما تشير التحليلات المتوفرة للاقتصاد العالمي أيضًا إلى أنّه مع تنامي المخاوف بشأن تأثير فيروس كوفيد-19، تراجعت أسواق الأسهم. الآن هناك علامات على أنّ الفيروس ينتقل من شاشات التجار إلى الاقتصاد الحقيقي. في الفترة نفسها، يشير تقرير آخر إلى أنّ إحدى الطرق التي يضرّ بها الفيروس بالاقتصاد هي التدخل في توريد العمالة والسلع والخدمات، ولكن الأكثر خطورة هو تأثيره غير المباشر (Economist, 2020). تقدر شركة جولدمان ساكس أنّ الناتج المحلي الإجمالي العالمي سينكمش بمعدل سنوي 2.5٪ في الربع الأول، كما أشار مقال آخر بعنوان "تتبع الأثر الاقتصادي لكوفيد-19 في الوقت الحقيقي" أيضًا إلى أنّ النمذجة من قبل الأكاديميين في الجامعة الوطنية الأسترالية تشير إلى أنّ الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا وأوروبا سيكون أقل بنسبة 2 ٪ مما كان عليه في غياب الوباء وربما أقل بنسبة 8٪ إذا كان معدل الوفيات أعلى بكثير من المتوقع (Economist، 2020).

كشفت أزمة كورونا عن اختلالات بنيوية في منظومة الاقتصاد العالمي وعن هشاشة كامنة للعولمة التي بشّر بها دعاة صدام الحضارات وقبلهم دعاة نهاية التاريخ، حيث إنّ التعامل مع الأزمة الراهنة ألقى بمسلمات اقتصادية في مهب الريح حين حصلت الصدمة على مستوى العرض، وأصبح أيّ جهد لتحفيز الطلب الفعال هو جهد محدود الأثر بحكم محدودية العرض الناتجة عن الإغلاق الكبير للاقتصاد، وهذا ما يفّسر استعجال الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب وغيره من قادة الدول الغربية بلورة خطة لفتح النشاط الاقتصادي ولو جزئيا. كما سيعرف الاقتصاد الأميركي انكماشا تاريخيا بنسبة -5.9% سنة 2020 ولن تكون منطقة اليورو أحسن حالا، حيث سينكمش ناتجها الخام بنسبة -7.5% هذا العام. ولقد تم تسجيل 22 مليون عاطل عن العمل حتى الساعة بفعل جائحة كورونا في الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما يعقد من حجم التدخل حين تتجه البلاد نحو فتح الاقتصاد وذلك رغم المصادقة على ضخ ثلاثة

تريليونات دولار في مفاصل الاقتصاد ومنظومة الصحة، منها 484 مليارا موجهة لدعم المقاولات الصغيرة وشبكة الأجور (أبوه، 2020).

2.3 مستقبل العولمة الاقتصادية في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19

إنّ فهمًا أعمق لطبيعة أزمة "كوفيد-19"، وحجم تكلفتها الاقتصادية المتوقعة، يقتضي فهمًا أعمق لطبيعة القطاعات الاقتصادية الأكثر حساسية لهذا النوع من الأزمات. وتأتي أهمية هذا المدخل على ضوء اعتبارين أساسين (فرحات، 2020): الأول، يتعلق بالجدل العالمي الذي أثارته أزمة "كوفيد-19" حول طبيعة ظاهرة العولمة، وهو جدل من المتوقع أن يتسع نطاقه عقب انتهاء الأزمة. وقد طرُح حول مستقبل ظاهرة العولمة وجهات نظر عدة، حيث يرى البعض أنّ هذه الظاهرة ستشهد مراجعات عميقة، في اتجاه تحجيم كثافة اندماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي، بمعنى تحجيم مستوى "عولمة" الاقتصادات الوطنية، بما يعنيه ذلك من إعادة النظر في ظواهر مثل سلاسل الإنتاج والتوريد. فضلاً عن إعادة النظر في مفاهيم مثل الدور الاقتصادي للدولة، والإفراط في مبادئ مثل الحريات الفردية والحريات الاقتصادية، والعلاقة بين الدولة والمجتمع ..إلخ. ويميّز آخرون بين العولمة الراهنة وعولمة ما بعد كورونا من حيث القوى الدولة المهيمنة، حيث يرى هؤلاء أنّ عولمة ما بعد كورونا ستتسم بمركزية الصين، أو بروز ما يمكن وصفه بـ"عولمة ذات ملامح صينية"، مقابل تراجع نسبي لدور الولايات المتحدة.

أما الاعتبار الثاني، فيتعلق بما يذهب إليه البعض من أنّ أزمة "كوفيد-19" لن تكون الأخيرة من نوعها، وأنّ هذا النمط من الأزمات العالمية سيكون هو النمط الأكثر شيوعًا. فهذان الاعتباران يفرضان ضرورة فهم طبيعة القطاعات الاقتصادية الأكثر حساسية لهذا النوع من الأزمات العالمية، وكيف تؤتي هذه الأزمات تأثيراتها الاقتصادية على مستوى الاقتصادات الوطنية، خاصة تلك التي تتسم قطاعاتها الرئيسية بدرجة أكبر من "العولمة". بمعنى آخر، فإنّ أزمة "كوفيد-19" تُعد أزمة كاشفة عن حالة عولمة الاقتصادات الوطنية، وتقدم فرصة مهمة لفهم المداخل و الميكانيزمات التي تؤثر من خلالها هذا النمط من الأزمات (فرحات، 2020).

نتج عن أزمة كوفيد-19 خسائر عالمية تقدر بقيمة 50 مليار دولار من إيرادات السياحة السنوية، وتبديد ما يقرب من 50 مليون فرصة عمل في هذا القطاع (قطاعي السياحة الدولية والنقل والمواصلات - بقطاعاتها المختلفة- هي الأكثر تضررًا بهذا النوع من الأزمات، ويتفاوت حجم التأثر حسب نصيب كل اقتصاد من حجم تدفقات السياحة الدولية والنقل الدولي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تفاوت نصيب كل إقليم حسب موقعه على خريطة التوزيع العالمي لهذه القطاعات) ، وتراجع حجم التجارة العالمي بانخفاضٍ يُقَدَّر بنحو 50 مليار دولار أمريكي، وارتفاع معدل البطالة بنسبة 4.6٪ في الولايات المتحدة و8.3٪ في منطقة اليورو، والذي مِن المتوقَّع أنّ يستمر حتى نهاية عام 2021م (McKibbin & Roshen, 2020). في ظل حرمان حوالي 55% من سكان العالم من الحماية الاجتماعية، وتراجع النمو الاقتصاديّ العالميّ، وبالتالي تدنّي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إلى جانب توقُّف حركة الأفراد، وإغلاق المدارس والجامعات.

من المتوقع أن يمثل قطاعي التجارة (الداخلية والدولية)، والصناعة مجالين مهمين للتأثر بالأزمة. وتأتي خطورة هذين القطاعين أنهما يثيران مدخلا آخر للتكاليف الاقتصادية المتوقعة لهذا النمط من الأزمات، وهو "سلاسل التوريد"، التي تمثل إحدى القضايا الأساسية التي ستحظى بجدل واسع خلال الفترة القادمة. ففي الوقت الذي مثّلت فيه ظاهرة "سلاسل التوريد" أحد المداخل الأساسية لتقليل تكاليف وزمن الإنتاج وبناء شبكات توزيع واسعة للمنتج، والتي أصبحت تتّسم بطابع دولي، فقد كشفت أزمة "كوفيد-19" عن بعض مظاهر ضعف هذه الظاهرة، بسبب تركز نسبة كبيرة من هذه السلاسل داخل الصين، الأمر الذي أدى إلى تعطل عمليات الإنتاج خلال فترة الأزمة بسبب تعطل عمليات التوريد (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2020). المرحلة التالية على أزمة "كوفيد-19" سوف تشهد إعادة النظر في خريطة توطين هذه السلاسل. وهناك محددات كثيرة سوف تلعب دورًا في صناعة قرارات توزيع هذه السلاسل، منها درجة تأثر الاقتصاديات المختلفة بالأزمة، وقدرة كل دولة على التعامل معها وإدارتها، فضلاً عن العوامل التقليدية المتمثلة في تكاليف عناصر الإنتاج، ومستوى الخدمات اللوجيستية ..إلخ.

4.الخاتمة:

تحيلنا الدراسة إلى أن الأمراض لم تعد مجرد قضايا تقليدية للطب السريري أو الصحة العامة، ولكن أيضًا باعتبارها تهديدات أكثر انتشارًا للأمن القومي، وحتى الدولي، هذا من جهة، و من جهة أخرى الكثير من الأوبئة سوف تأخذ مكانا أوسع و على نحو بارز في جداول أعمال الأمن الدولي، حيث أن فهم الصحة بوصفها مقابلًا للأمن، هو ما سيقودنا إلى إعادة صياغة عقد التفويض الرسمي للصحة من أجل الأمن في لوائح منظمة الصحة العالمية عام 2005، بحيث لم يعد يُنظر إلى الصحة على أنها وسيلة لضمان الأمن الدولي، ولكن بدلًا من ذلك، أصبح يُعترف بها أنها قضية أمنية مشروعة في حد ذاتها.

من بين أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة نجد:

- تغير مفهوم الأمن في القرن الحادي والعشرين، مقترن بالطريقة التي نتخيل بها الحياة تتغير أيضًا، ما يفرض إدماج الأبعاد غير التقليدية لمفهوم الأمن والتوسع في تعريف التهديدات لتشمل أحد المظاهر غير الصلبة وهو خطر تفشّي الأوبئة.

- استخدام الدول لمجموعة متنوعة من الاستراتيجيات القانونية، و تضمنت في ذلك اللجوء إلى تدابير الطوارئ المخصصة عادة في وقت الحرب، و خوف المواطن على نفسه في هذه المعركة الجديدة ضد فيروس غير مرئي، جعله مضطرا إلى الاعتماد بشكل كبير على الحكومة كمنظم و مقدم للخدمات الأساسية، و بهذا أعاد الوباء تفعيل الوظيفة الأمنية للدولة.

- مع تنوع الإستراتيجيات التي انتهجتها العديد من الدول للتعامل مع الوضع الوبائي المخيف، تحركت الحدود باتجاه الخارج من خلال الإجراءات الاستباقية للوقاية من الفيروس بفحص المواطنين في البلدان التي يريدون القدوم منها، و بالتالي لم تعد الحدود حاجزا ثابتا و مفهوما ستاتيكيا جامدا.

- رغم التأثيرات السلبية التي أحدثتها التكنولوجيا على الدولة إلا أنها في المقابل منحتها أدوات مهمة للعودة لممارسة وظيفتها الأمنية بشكل أكبر من المراحل السابقة، ففي إطار مواجهة الفيروس لجأت الحكومات إلى عمليات الرقابة و من ابرز مظاهرها تقنيات تحديد المكان بدقة عالية، و تكنولوجيا التعرف على الوجه، وهو ما خلق أيضا تحديات أخرى لها علاقة بخصوصية الأفراد.

- الوباء أصاب العملية الاقتصادية على مستوى العالم بكافة مراحلها: الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك. كما أن التعقيد المتزايد في شبكة التوزيع والإمداد، التي يرتكز إليها الاقتصاد العالمي، تجعل بنية هذه الشبكة أكثر هشاشة، و بالتالي كشفت أزمة كورونا عن اختلالات بنيوية في منظومة الاقتصاد العالمي وعن هشاشة كامنة للعولمة .

- نتج عن أزمة كوفيد-19 خسائر عالمية تقدر بقيمة 50 مليار دولار من إيرادات السياحة السنوية، وتبديد ما يقرب من 50 مليون فرصة عمل في هذا القطاع (قطاعي السياحة الدولية والنقل والمواصلات - بقطاعاتها المختلفة- هي الأكثر تضررًا بهذا النوع من الأزمات.

قائمة المراجع:

أولا، باللغة العربية:

أ-المقالات في المجلات:

1- "**وباء فيروس كورونا المستجد: نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقارير، العدد 2، نيسان/ أبريل 2020، (ص 34).

ب-المقالات على مو اقع الانترنت:

1- سيد أحمد أبوه، " **الصحة أم الاقتصاد؟.. المعادلة الأكثر تعقيدا في عصر كورونا والإغلاق الشامل**"، تاريخ النشر: 2020/04/30، تاريخ الإطلاع: 2020/07/06، على الرابط التالي:

https://2u.pw/fNKRA

2- محمد فايز فرحات، " **السياحة الداخلية والنقل والمواصلات في الصين الأكثر تضررا من أزمة "كورونا"**، مجلة آراء حول الخليج، تاريخ النشر: 2020/05/05، تاريخ الإطلاع: 2020/05/12، على الرابط الإلكتروني التالي:

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4984:2020-05-05-22-27-11&catid=4314:special-reports-149&Itemid=172

3- مركز الجزيرة للدراسات، "**ما بعد وباء كوفيد 19: أي عالم يمكن توقعه؟**"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 2020/04/13، تاريخ الإطلاع: 2020/07/09، على الرابط التالي:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/4644

4- نبيل زكاوي، " **أزمة كورونا العالمية: حدث وبائي يقلّد هجومًا بيولوجيًا**"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، تاريخ النشر: 2020/04/08، تاريخ الإطلاع: 2020/07/08، على الرابط التالي:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx

ثانيا، باللغة الإنجليزية:

A. Books :

01- Adam Kamradt-Scott, **Managing Global Health Security: The World Health Organization and Disease Outbreak Control**, (New York: Palgrave Macmillan, 2015).
02- Warwick McKibbin & Roshen Fernando, "**The Economic Impact of COVID-19**," in: Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro (eds.), ***Economics in the Time of COVID-19*** , (London: Centre for Economic Policy Research, 2020).

B. Repports:

01- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), **Refugee Protection and Migration Control: Perspectives from UNHCR and IOM**, May 31, 2001.

C. Internet Articles:

01- Ayelet Shachar, ‘**’Borders in the Time of COVID-19’’**, Ethics and international affairs, published : March 2020, consultation date : 15/05/2020, available in : *https://www.ethicsandinternationalaffairs.org/2020/borders-in-the-time-of-covid-19/*
02- Natasha Singer and Choe Sang-Hun, ‘’ **As Coronavirus Surveillance Escalates, Personal Privacy Plummets**’’, Published March 23, 2020, Updated April 17, 2020, available in : *https://www.nytimes.com/2020/03/23/technology/coronavirus-surveillance-tracking-privacy.html*
03-Transport Canada, "**New measures for COVID-19 response**," published : March 17, 2020, consultation date : 08/07/2020, available in : *https://www.canada.ca/en/transport-canada/news/2020/03/new-measures-for-covid-19-response.html*.

04- "**Transcript of Donald Trump's Immigration Speech**", The New York Times, Sept. 1, 2016), consultation date : 25/06/2020, available in : *https://www.nytimes.com/2016/09/02/us/politics/transcript-trump-immigration-speech.html*
05- The Economist, "**Spread and Stutter**", 29 February 2020, available in: *https://www.economist.com/finance-and-economics/2020/02/27/markets-wake-up-with-a-jolt-to-the-implications-of-covid-19*
06- The Economist, "**Sneezy Money**'', 7 March 2020, available in: *https://espresso.economist.com/b0b9da81cf357c8884a06de8ef72bea0*
07- The Economist, "**Tracking the Economic Impact of Covid-19 in Real Time**", 14 March 2020, available in: *https://www.economist.com/united-states/2020/03/14/tracking-the-economic-impact-of-covid-19-in-real-time*